

وثيقة رقم 208 :

بيان صحفي لوزارة الخارجية الروسية حول الاستيطان في شرقي القدس²⁰⁸
(نص مترجم عن الأصل)

12 آب/ أغسطس 2011

رد المتحدث باسم وزارة الخارجية ألكسندر لوكاشيفيتش عن سؤال وسائل الإعلام، حول قرار إسرائيل بمواصلة التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية

السؤال: أفادت التقارير أن وزير الداخلية الإسرائيلي أقرّ بناء 1600 وحدة سكنية جديدة في حي رمات شلومو في القدس الشرقية. كيف تعلقون على هذا القرار؟

الإجابة: بالفعل، ظهرت هذه التقارير يوم أمس، وهذا السؤال ليس بالجديد. لقد تم الإعلان عن خطط البناء في تلك المنطقة قبل عام ونصف، تحديداً في آذار 2010، ولكن تم تأجيل ذلك بعدها.

إن القرارات الخاصة بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية، أو في أي مكان آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما ذكرنا مراراً وتكراراً، من شأنها فقط إثارة المخاوف واستجرام الإدانات. فهي تزيد من حدة الوضع المعقد والمتقلب أصلاً في الشرق الأوسط، وهي ليست قانونية وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية للوسطاء الدوليين، التي تهدف إلى إيجاد قاعدة مقبولة ينطلق منها الطرفان لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. كما نأمل أن يعيد الجانب الإسرائيلي النظر في هذه الخطط.

إننا نحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية من شأنها أن تسبب المزيد من التوتر وتعيق عملية البحث عن سبل للخروج من هذا الوضع.

وثيقة رقم 209 :

مقابلة مع صائب عريقات حول حلّ السلطة، ووقف المساعدات الأمريكية،
وتجميد أموال الضرائب²⁰⁹

13 آب/ أغسطس 2011

رام الله - وطن للأنباء: أكد الدكتور صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير أنه إذا ما تم مواجهة طلب الحصول على عضوية لدولة فلسطين على حدود عام 1967 بالفيتو في مجلس الأمن فإنه لن يتم الحصول على العضوية الكاملة، وإنما دولة غير عضو.

وألمح عريقات خلال حلقة من برنامج "نافذة على العمل الأهلي" التي تنتجها وتبثها فضائية "وطن" بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية إلى إمكانية حل السلطة في حال تم وقف المساعدات وأموال الضرائب كرد على توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة موضحاً أنه إذا ما أوقفت المساعدات وأموال الضرائب، فإن "سلطة الاحتلال ستكون من النهر إلى البحر".

وأوضح عريقات خلال الحلقة التي جاءت، تحت عنوان "إستحقاق أيلول - الواقع والتحديات"، وتم فيها استضافة النائب قيس أبو ليلي عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والدكتور علام جرار عضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية (أوضح) أن الإجراء المتبع في طلب العضوية يتمثل بتقديم طلب إلى سكرتير الأمم المتحدة، الذي يقوم بدوره برفعه لمجلس الأمن، وإعلام أعضاء الجمعية العامة، ثم يفرز المجلس لجنة من بينه، تضع توصياتها، ثم ترفع التوصيات للمجلس.

وأضاف: "إذا أردنا العضوية الكاملة يجب الحصول على موافقة مجلس الأمن، ومجلس الأمن يحول الطلب إلى الجمعية العامة، وموافقة ثلثي الأعضاء، يتم الحصول على العضوية الكاملة".

وتابع: إذا كان هناك فيتو أمريكي في مجلس الأمن فإننا لا نستطيع الحصول على العضوية الكاملة. مشيراً إلى "أننا بحاجة لموافقة مجلس الأمن حتى يحول الطلب للجمعية العامة".

ويبين عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير أنه في حالة وجود الفيتو فإننا "لا نستطيع الذهاب للجمعية العامة لتقديم طلب العضوية، وإنما لتقديم مشروع قرار ندعو فيه السكرتير العام والجمعية العامة برفع فلسطين من عضو مراقب إلى دولة غير عضو".

وأشار إلى أنه إذا تم الحصول على دولة كاملة أو دولة غير عضو، فإنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة سيكون لفلسطين الحق في أخذ العضوية الكاملة في الجمعيات المتخصصة في الأمم المتحدة، مثل اليونسكو ومنظمة العفو الدولية وغيرها.

وقال عريقات إنه وفي حال الاصطدام بـ"الفيتو" وقطع المساعدات الأمريكية وحجز أموال الضرائب، فإن على إسرائيل أن تفهم أنه أن الأوان للحظة الحقيقة لدى الإسرائيليين بأن تكون سلطتهم من النهر إلى البحر اسمها سلطة الاحتلال.. وعلى نتيناها أن يقرأ ما معنى مسؤوليات سلطات الاحتلال. وفي ذلك إشارة من عريقات إلى إمكانية اللجوء إلى خيار حل السلطة لكنه لفت إلى أن هذا الأمر ليس تهديداً.

وقال "لتفهم إسرائيل وهذا ليس تهديداً، إذا كان هناك في فيتو أمريكي وقطع للمساعدات من الكونجرس وحجز أموالنا واستمرار الاستيطان ورفض مبدأ الدولتين على حدود 67، أنا واحد من القيادة الفلسطينية توصيتي للقيادة ستكون أن الأوان للحظة الحقيقة، يجب أن لا تكون سلطتهم أكبر من سلطة من النهر إلى البحر، اسمها سلطة الاحتلال".

وشدد على أن صفة منظمة التحرير لدى الهيئات الدولية لن تتغير، لأن من يقرر أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هو الشعب نفسه.

ولفت إلى أن الحصول على دولة في الأمم المتحدة بحدود معينة لن يضع قضية اللاجئين ضمن هذه الحدود، وأن الكلام عن ذلك هو كلام مغلوط. موضحاً أن قضية اللاجئين وضعت في القانون الدولي حسب قرارات محدودة وتتجدد [وتتجدد] سنوياً.

وأكد الدكتور عريقات أن الذهاب إلى الأمم المتحدة ليس استراتيجية منظمة التحرير، وإنما جزء من استراتيجية المنظمة، والهدف منها "إعادة فلسطين إلى الخارطة الجغرافية".

وأشار إلى أن "الحديث عن أن الذهاب للأمم المتحدة هو لإعلان الاستقلال غير صحيح لأن إعلان الاستقلال تم في المجلس الوطني الفلسطيني في الخامس عشر من نوفمبر عام 1988، وكذلك الحديث عن أننا نذهب للأمم المتحدة لاعتراف الدول بنا هذا غير صحيح، ما نحن بصدد في الأمم المتحدة هو تقديم طلب العضوية لدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية".

وكشف عريقات أنه عند الذهاب إلى الأمم المتحدة ستكون رئاسة مجلس الأمن للبنان، ورئاسة الجمعية العامة لقطر، ورئاسة المجموعة العربية لفلسطين. وأضاف "بالتالي لا نذهب لمواجهة أحد، والاتصالات مع الجانب الأمريكي سائرة بشكل يومي وعلى كل المستويات".

وبالنسبة لتوقيت تقديم طلب العضوية للأمم المتحدة، أوضح عريقات أن سكرتير الأمم المتحدة اتصل بالرئيس عباس وأبلغه أنه بالإمكان تقديم طلب العضوية من اليوم وحتى العشرين من أيلول. وأكد عريقات أن سكرتير الأمم المتحدة تعهد للرئيس عباس بأنه لن يحجز طلب العضوية، حتى لو مورست ضغوط من الدول العظمى.

وأوضح أنه تم الاتفاق على تشكيل وفد وزاري برئاسة قطر وعضوية مصر وفلسطين والأردن والأمين العام للجامعة العربية ومن يرغب من الدول الأخرى، سيتوجه للعواصم الخمس للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والأعضاء المهمين مثل ألمانيا واليابان.

وثيقة رقم 210:

قرار رئاسي رقم 102 لسنة 2011 حول إعادة تشكيل لجنة الدستور
الفلسطيني²¹⁰

12 آب / أغسطس 2011

رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الاطلاع على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، والاطلاع على القرار الرئاسي بشأن تشكيل لجنة الدستور الفلسطيني، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، قررنا ما يلي:

مادة (1)

تعديل القرار الرئاسي بشأن تشكيل لجنة الدستور الفلسطيني، وذلك على النحو التالي: 1. يعين السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئيساً للجنة. 2. يعين السيد نبيل شعث نائباً لرئيس اللجنة.

مادة (2)

يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مادة (3)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.